المعالجة الصحفية لقضايا المضاربة بالأسعار في الصحافة الجزائرية الخاصة:

دراسة وصفية تحليلية لعينة من أعداد صحيفة الشروق اليومي الصادرة باللغة العربية- النسخة الالكترونية-

The Journalistic Framing of Price Speculation Phenomena in the Algerian Private Press: A Descriptive Content Analysis of Selected Editions from the Arabic-Language " Digital Version of *Echorouk El Yawmi* Newspaper"

عطاء الله طريف – خديجة بولرواح
جامعة عمار ثليجي- الأغواط (الجزائر) a.trif@lagh-univ.dz-
خديجة بولرواح
جامعة عمار ثليجي- الأغواط (الجزائر) kj021704@gmail.com

ملخص

هدفت هذه الدراسة معرفة مدى اهتمام و كيفية معالجة الصحافة الجزائرية الخاصة لقضايا المضاربة في الأسعار من خلال جريدة الشروق اليومي باعتبارها من اكثر الصحف مقروئية في الساحة الإعلامية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بالاستعانة بأسلوب المسح بالعينة وذلك باستخدام عينة الأسبوع الصناعي وشملت عينة الدراسة 18 عددا من اعداد جريدة الشروق اليومي، تم بالاعتماد على أداة تحليل المحتوى وتصميم استمارة تحليل المحتوى التي تضمنت فئات خاصة بالشكل و فئات خاصة بالمضمون. وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها: - ان جريدة الشروق اليومي اولت أهمية لقضايا المضاربة في الأسعار خلال تخصيصها اكبر المساحات داخل اهم الصفحات في الجريدة لمعالجتها، بينما سجلت اعلى مساحة مخصصة على مستوى الأشهر خلال شهري مارس وافريل.-- استخدمت جريدة الشروق اليومي تقريبا مختلف الاجناس الصحفية المتمثلة في الأنواع الإخبارية والاستقصائية كالتحقيق والفكرية المتمثلة في صحافة الراي والتصويرية التي تمثلت في الكاريكاتير، حيث لم تكتفي فقط بالتغطية المستمرة لهذه القضايا بل اخذت على عاتقها مهمة البحث والتقصي عن الأسباب وراء حدوثها-- تطرقت جريدة الشروق اليومي في معالجتها لقضايا المضاربة في الأسعار الى جوانب مختلفة لمواضيع المضاربة في الأسعار منها الجانب القانوني و الاقتصادي و جانب التدابير الوقائية.

- تمثلت اعلى نسبة للقيم السائدة في القيم الإيجابية التي سعت جريدة الشروق اليومي لترسخها لدى المواطن الجزائري بينما تضمنت المادة قيما سلبية اشارت لها الجريدة وهي ما هدفت الى تصحيحها وتغييرها .

كلمات مفتاحية: المعالجة الصحفية، المضاربة بالأسعار، الصحافة الجزائرية

Abstract

this study aimed to indicate the amount of interest along with how the private Algerian press handles speculative price cases through Echorouk daily newspaper, which is considered as one of the most readable newspapers in the media landscape.The study relied on the descriptive approach and the sample survey method, using the industrial week sample. The sample of the study included 18 issues of daily newspaper of Echorouk.the study was based on the content analysis tool and the design of the content analysis form, which included categories of form and categories of content.The main findings of the paper were that: - Echorouk daily newspaper gave importance to cases of speculation in prices by allocating the largest spaces within the most important pages of the newspaper to deal with them, while it recorded the highest space allocated at the level of the months during the months of March and April.- The daily newspaper Echorouk used almost all the journalistic genres of news, including informational, investigative, intellectual and photographic genres, where not only it covered all these cases continuously, but also it took on the task of researching and investigating the factors behind each. - In dealing with price speculation cases, the daily newspaper of Echorouk tackled various aspects of these, including legal, economic and preventive measures. - The highest prevailing values were the positive values that the daily newspaper Echorouk sought to establish among Algerian citizens, while the article contained negative values referred to in the newspaper, which it aimed to correct and change.

Keywords: Press Framing, Price Speculation, Algerian Press.



رقمنة
مجلة الدراسات الإعلامية والاتصالية

المجلد 05 | العدد 02
ديسمبر 2025
الصفحات 21 - 47

ردمد | ISSN-2773-4285
EISSN | 2830-8417
الإيداع القانوني | 07/2021
العنوان | 11، طريق دودو مختار، بن عكنون، الجزائر العاصمة.
الفاكس | 50 88 23 (023)
الهاتف | 75 29 62 (0561)

تاريخ الاستلام 2025/07/05
تاريخ القبول 2025/10/22
تاريخ النشر 2025/12/28

المؤلف المرسل |
عطاء الله طريف

مقدمة:

شهدت وسائل الاعلام تطورا و انتشارا واسعا على مر العصور ، حيث لم تبقى حبيسة الزمن بل تخطت مراحل عديدة وصولا للتطورات الحالية والتي اكسبتها أهمية بالغة في حياة المجتمعات الحديثة ،ورغم التطورات التي عرفتها هذه الوسائل الا ان الصحافة المكتوبة حافظت على مكانتها و أهميتها في طليعة وسائل الاعلام لكونها وسيلة إعلامية لا تقتصر على نقل الاحداث و الوقائع بل تعدت الى تشكيل الراي العام و توجيهه.

تتميز الصحافة المكتوبة بمجموعة من الخصائص تميزها بقية وسائل الاعلام الأخرى ،كما ان لها دورا محوريا في حياة الافراد و المجتمعات بداية من كونها مرأة عاكسة لأحوال واحداث المجتمع من خلال وظائفها المتعددة من نقل للإخبار و الاحداث، بحيث لا تعمل فقط على تغطيتها بل على وظيفة الشرح و التفسير و التحليل لتمكن الافراد من تكوين اتجاهات واراء حول القضايا و الاحداث بينما تقوم أيضا بوظيفة توعية و تثقيف الفرد بما يدور حوله من وقائع وأحداث .

وتعتبر ظاهرة او جرائم المضاربة في الأسعار من اهم القضايا التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة نظرا لانتشارها الواسع و مساسها بالاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي للدولة و القدرة الشرائية للمواطن، ما أدى بالمشرع الجزائري بالإسراع وتطبيق اقصى العقوبات للتصدي لهذه الجرائم والحد منها بغرض خدمة المجتمع وحماية القدرة الشرائية للمواطن، وضبط توازن السوق وحماية الاقتصاد الوطني.

فمن الملفت ان المشرع الجزائري لم يتضمن تجريم المضاربة في الأسعار و الإشارة الى صورها و ما يدخل ضمن طائلتها فقط في القانون 15-21 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة ، بل تضمن جانبا وقائيا يقتضي على توزيع الأدوار الصلاحيات بين الدولة والجماعات المحلية والمجتمع المدني ووسائل الاعلام في اطار مكافحة جريمة المضاربة غير المشروعة ، واشراك المشرع الجزائري لوسائل الاعلام من بينها الصحافة المكتوبة في هذه المهمة ماهو إلا دليل على انها تمثل وسيلة هامة في تغطية و معالجة القضايا خاصة خلال الظروف الصعبة ، إضافة إلى دورها الهام في توعية الجمهور بالقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، بحيث يترتب على الصحافة المكتوبة تغطية هذه القضايا من مختلف الجوانب، إلا ان الصحافة الخاصة تتميز بقدرتها على توفير تغطية أكثر شمولية و على توفير تفسيرات وتحليلات لمعرفة الأسباب وراء انتشارها.
وهنا تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على معالجة الصحافة الجزائرية الخاصة لقضايا المضاربة في الأسعار:

أولا- الاطار العام والمنهجي للدراسة:

1. الإشكالية:

لم يكد العالم يتعافى من تداعيات جائحة كورونا بشكل كامل، حتى باغتته آثارها السلبية وما ترتب عنها من اضرار وخيمة كارتفاع معدلات التضخم وارتفاع اسعار المواد الأولية على المستوى العالمي. شهدت الجزائر بدورها موجة ندرة وارتفاع غير مسبوق في أسعار المواد الغذائية تهدد القدرة الشرائية للمواطن واستقرار السوق.

و"بالرغم من أن توقعات قانون المالية للسنة الجارية، تؤكد أن مستوى التضخم لن يتجاوز 3.7 بالمائة سنوات 2022 و2023، إلا أن الخبراء يحذّرون من ارتفاع حاد في هذا المؤشر الاقتصادي في حال عدم التحكم في لهيب الأسعار، وتطويق جرائم المضاربة والاحتكار، التي تسبّبت في انخفاض القدرة الشرائية للمواطن الجزائري بشكل غير مسبوق خلال الأسابيع الأخيرة" (كيموش،2023)

في ظل هذه الأوضاع الصعبة تسعى الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المستهلك وضبط القدرة الشرائية للمواطن من خلال مكافحة والتصدي لجرائم المضاربة غير مشروعة، نتيجة لذلك حظي هذا الموضوع باهتمام واسع من قبل وسائل الإعلام والصحافة والتي كان لها دور في تغطية ومعالجة هذه القضية.

تعتبر الصحافة المكتوبة من أهم وسائل الإعلام التي تعمل على توفير وجمع المعلومات والاخبار كما وأنها تتميز بقدرتها على التحليل العميق للأحداث وللقضايا لفهمها وتفسيرها ،والصحافة سوآءا العمومية أو الخاصة تمثل وسيلة هامة في تغطية مستجدات الأحداث خاصة خلال الازمات، إضافة إلى دورها الهام في توعية الجمهور بالقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، الا ان الصحافة الخاصة تتميز باستقلالها وبامتلاكها حرية واسعة في التغطية الإعلامية مما يمكنها من تغطية أكثر شمولية للقضايا التي تهم الجمهور خاصة القضايا التي توثر سلبا على المجتمع .تعد صحيفة الشروق اليومي من بين الصحف الخاصة التي أولت اهتماما بقضايا المضاربة في الأسعار وساهمت في تغطية وتتبع أحداثها، هذا ما دفع الى محاولة تسليط الضوء عليها، وقد تمحورت اشكالية هذه الدراسة في سؤال رئيسي جاء على النحو الآتي:

- كيف عالجت صحيفة الشروق اليومي قضايا المضاربة في الأسعار في الفترة الممتدة من 1 ديسمبر 2022 إلى 27 أفريل 2023؟

1.1. تساؤلات الدراسة:

1.1.1. تساؤلات خاصة بفئات الشكل:

1- ما هو حجم المساحة التي خصصتها صحيفة الشروق اليومي لمعالجة قضايا المضاربة في الأسعار؟
2- ما هو موقع المضمون محل التحليل في صحيفة الشروق اليومي؟
3- ماهي الأنواع الصحفية التي استخدمتها صحيفة الشروق اليومي لمعالجة قضايا المضاربة في الأسعار؟
4- ماهي العناصر الطبوغرافية المستخدمة من طرف صحيفة الشروق اليومي لمعالجة قضايا المضاربة في الأسعار؟

2.1.1. تساؤلات خاصة بفئات المضمون:

1- ماهي المواضيع التي تناولتها صحيفة الشروق اليومي في معالجتها لقضايا المضاربة بالأسعار؟
2- ماهي المصادر التي استعانت بها صحيفة الشروق اليومي في معالجة قضايا المضاربة في الأسعار؟
3- ما هي الفئات الفاعلة في قضايا المضاربة في الأسعار المعالجة من قبل صحيفة الشروق اليومي؟
4- ما هو اتجاه صحيفة الشروق اليومي من خلال معالجة قضايا المضاربة في الأسعار؟
5- ماهي الاهداف التي تبنتها صحيفة الشروق اليومي في معالجتها لقضايا المضاربة في الاسعار؟
6- ماهي القيم السائدة في المادة محل التحليل؟

. تحديد المفاهيم والمصطلحات:

المعالجة الصحفية:

المفهوم اللغوي للمعالجة: كلمة معالجة مشتقة من الفعل عالج، فعندما نقول عالج الامر: أصلحه عالج المشكلة،

عالجه علاجا ومعالجة: زاوله وداواه

اصطلاحا: فهو لا يختلف كثيرا عن التعاريف اللغوية المذكورة أعلاه، فهناك استخدامان لهذا المصطلح في البحوث العلمية، استخدامان أكثر شيوعا في البحوث العلمية وغالبا ما يستخدم في "المعالجة الاعلامية" أو "المعالجة الصحفية"، ويقصد بالمعالجة الصحفية العمل الاعلامي الذي زاولته الصحافة في تغطيتها لمختلف الاخبار او الطريقة التي يتم من خلالها تناول الاخبار او عرض وقائع الاحداث.

التعريف الاجرائي: هي كافة الجهود الصحفية الممارسة من قبل صحيفة الشروق الجزائرية لتغطية ومعالجة قضايا المضاربة في الأسعار في الجزائر

القضية:

لغة: جمع قضايا: قول مكون من موضوع ومحمول يحتمل الصدق والكذب لذاته

اصطلاحا: تعني مسالة فيها نقاش أو جدل أو خلاف أو تساؤل سيكون حوله خلاف أو يتخذ حياله قرار، أي أن القضية تعني الامر الذي اختلط يحتاج إلى تفسير معين، ويمكن القول أيضا أنها هي الامر الذي اتضحت معالمه وبرزت متغيراته فهو يحتاج إلى الفصل فيه والحكم.

اجرائيا: القضية هي ذلك الانشغال الذي يحتاج الى معالجة وايجاد حلول والقضية ترتبط من خلال هذه الدراسة بالمضاربة في الاسعار في السوق الجزائرية عبر صحيفة الشروق اليومي الجزائرية.

المضاربة في الاسعار:

اصطلاحا: جاء في أحكام الفصل الاول من القانون رقم 21-15، المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة في المادة الثانية منه بأن المضاربة غير المشروعة يقصد بها " كل تخزين أو إخفاء للسلع والبضائع بهدف إحداث ندرة في السوق واضطراب في التموين، وكل رفع أو خفض مصطنع في أسعار السلع أو البضائع أو الاوراق المالية بطريق مباشر أو غير مباشر أو عن طريق وسيط الاستعمال الوسائل الالكترونية أو اي طرق أو وسائل احتيالية أخرى". (بو عبد الله،خضاوي، 2022، ص 160)

اجرائيا:"هي كافة القضايا والجرائم المرتبطة بالتلاعب بالأسعار او احداث ندرة في السوق عن طريق تخزين او إخفاء السلع والمعالجة من قبل صحيفة الشروق اليومي خلال الفترة الممتدة من **01 ديسمبر 2022 الى 27 أفريل 2023.**

3.اهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف وذلك انطلاقا من:

1.3. الأهداف الخاصة بالشكل:

1. معرفة مدى اهتمام صحيفة الشروق بقضايا المضاربة في الاسعار وحجم المساحة التي خصصتها لمعالجتها.
2. معرفة موقع المضمون محل التحليل في صحيفة الشروق اليومي.
3. تحديد الأنواع الصحفية التي استخدمتها صحيفة الشروق لمعالجة قضايا المضاربة في الأسعار.
4. التعرف على العناصر التبوغرافية (العناوين، الصور) المستخدمة من طرف صحيفة الشروق لمعالجة قضايا المضاربة في الأسعار

2.3. الأهداف الخاصة بالمضمون:

1. تحديد المواضيع التي تناولتها صحيفة الشروق اليومي في معالجتها لقضايا المضاربة بالأسعار.
2. معرفة المصادر التي استعانت بها صحيفة الشروق اليومي في معالجتها لموضوع الدراسة.
3. معرفة الفئات لفاعلة في قضايا المضاربة في الأسعار
4. التعرف على اتجاه صحيفة الشروق اليومي من خلال معالجتها لموضوع الدراسة.
5. الكشف عن الاهداف التي تبنتها صحيفة الشروق اليومي في معالجتها لموضوع الدراسة.
6. التعرف على القيم السائدة في قضايا المضاربة في الأسعار.

4. أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تبحث بشكل مباشر في أحد المواضيع التي تشهدها الجزائر حاليا، والتي شغلت الرأي العام الجزائري كونها من بوادر أزمة اقتصادية يكون المواطن فيها أول المتضررين بتداعياتها، بالإضافة إلى انها حظيت باهتمام كبيرا من طرف المختصين والخبراء في المجال الاقتصادي والإعلامي. كما وتكمن أهمية الدراسة انها تركز على الصحافة المكتوبة وتحديدا الخاصة ودورها في معالجة وتغطية القضايا التي تخص المجتمع والمتمثلة في صحيفة الشروق اليومي.

5. نوع الدراسة:

تندرج الدراسة الحالية ضمن البحوث الوصفية، والتي لا تقتصر على مجرد جمع البيانات حول (معالجة الصحافة الجزائرية الخاصة لقضايا المضاربة في الأسعار) وانما على تصنيف هذه البيانات والحقائق بالإضافة الى تحليلها تحليلا كافيا ومعمقا ، واستخلاص نتائج و تفسيرها (عوض صابر، 2002، ص 85)

6. منهج الدراسة:

يعرف الدكتور عامر مصباح المنهج العلمي بأنه: " مجموعة الخطوات العلمية الواضحة والدقيقة التي يسلكها الباحث في مناقشته أو معالجة ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اعلامية معينة. (بوحوش وآخرون، 2019، ص 14)

نظرا الى طبيعة موضوع ونوع الدراسة ، فانه تم الاعتماد على المنهج الوصفي و بما ان" المسح يعتبر احد الاساليب الأساسية والملائمة للبحوث الوصفية الخاصة بالظواهر الاجتماعية لاسيما في أبحاث الاعلام والاتصال مثل بحوث الراي العام وتحليل المضمون وسائل الاعلام حيث يعرف أسلوب المسح على انه"، دراسة شاملة مستعرضة ،ومحاولة منظمة لجمع البيانات وتفسير وتقرير الوضع الراهن لموضوع ما في بيئة محددة ووقت معين" (المحمودي، 2019، ص 51).فإنه تم الاعتماد على أسلوب المسح بالعينة وذلك عن طريق اختيار عينة من اعداد جريدة الشروق اليومي باستخدام عينة الأسبوع الاصطناعي .

7.مجتمع الدراسة وعينته:

1.7 . مجتمع الدراسة :

يطلق عليه مجتمع الدراسة الاصلي ويقصد به كامل افراد او احداث او مشاهدات البحث أو الدراسة(عبيدات وآخرون، 1999، ص 84) .ويقصد بمجتمع البحث في تحليل المضمون: مجموع المصادر التي نشر أو أذيع فيها المحتوى المراد خلال الإطار الزمني للبحث

ويتمثل مجتمع الدراسة الحالي في كافة اعداد صحيفة الشروق الجزائرية الصادرة من **1 ديسمبر 2022 الى غاية 27 أفريل 2023** وقد وقع الاختيار على صحيفة الشروق كونها تعد من أكثر الجرائد الجزائرية والعربية مقروئية والتي تميزت بتغطيتها وبمعالجتها المستمرة لمختلف القضايا.

2.7 .عينة الدراسة:

العينة هي عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة معينة وإجراء الدراسة عليها ومن ثم استخدام النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الاصلي. (عبيدات وآخرون، 1999، ص84)

وقد تم الاعتماد على عينة الاسبوع الاصطناعي "وهذا النوع من العينات صمم لإعطاء كل مفردة من مفردات مجتمع الدراسة (اليوم) فرصة متساوية لاختياره ضمن العينة" (الطاهات، 2017، ص 205). حيث تم اخذ عدد من كل اسبوع خلال الفترة الممتدة **من1ديسمبر2022 الى غاية27 افريل 2023**.اي انه تم اخذ العدد الاول من الاسبوع الأول، ثم العدد الثاني من الاسبوع الثاني ...ثم العدد الثالث من الأسبوع الثالث وتستمر العملية الى غاية الوصول الى جميع مفردات العينة المتمثلة في **18** عدد، (باستثناء أيام الجمعة والعدد التي لم تتناول الموضوع محل الدراسة والموضح باللون الرمادي في الجدول رقم 02).

الجدول (01): يبين طريقة اختيار مفردات العينة حسب عينة الأسبوع الاصطناعي:

الأيام		

الأشهر	الأسابيع	السبت	الاحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس
ديسمبر	الأسبوع الأول						✕
	الأسبوع الثاني	✕					
	الأسبوع الثالث		✕				
	الأسبوع الرابع			✕			
جانفي	الأسبوع الأول				✕		
	الأسبوع الثاني					✕	
	الأسبوع الثالث						✕
	الأسبوع الرابع	✕					
فيفري	الأسبوع الأول		✕				
	الأسبوع الثاني			✕			
	الأسبوع الثالث				✕		
مارس	الأسبوع الأول					✕	
	الأسبوع الثاني						✕
	الأسبوع الثالث	✕					
	الأسبوع الرابع		✕				
أفريل	الأسبوع الأول			✕			
	الأسبوع الثاني				✕		
	الأسبوع الثالث					✕	
	الأسبوع الرابع						✕

الجدول (02): يبين تواريخ أعداد العينة:

العدد	رقم العدد	تاريخ الصدور
العدد الأول	7265	الخميس 1 ديسمبر 2022
العدد الثاني	7272	السبت 10 ديسمبر2022
العدد الثالث	7279	الاحد 18 ديسمبر 2022
العدد الرابع	7286	الاثنين 26 ديسمبر 2022
العدد الخامس	7292	الثلاثاء 3 جانفي2023
العدد السادس	7299	الأربعاء 11جانفي2023
العدد السابع	7306	الخميس 19جانفي2023
العدد الثامن	7313	السبت 28 جانفي2023
العدد التاسع	7320	الاحد 5 فيفري 2023
العدد العاشر	7328	الاثنين 13 فيفري 2023

العدد الحادي عشر	7334	الثلاثاء 21 فيفري 2023
العدد الثاني عشر	7341	الأربعاء 1 مارس 2023
العدد الثالث عشر	7348	الخميس 9 مارس 2023
العدد الرابع عشر	7355	السبت 18 مارس 2023
العدد الخامس عشر	7362	الاحد 26 مارس2023
العدد السادس عشر	7369	الاثنين 3 افريل 2023
العدد السابع عشر	7376	الثلاثاء 11 افريل 2023
العدد الثامن عشر	7383	الأربعاء 19 افريل 2023
العدد التاسع عشر	7389	الخميس 27 افريل 2023

8. أدوات جمع البيانات:

أدوات البحث العلمي هي تلك الوسائل المختلفة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات والبيانات المستهدفة في البحث ضمن استخدامه لمنهج معين أو أكثر.

بما ان الدراسة الحالية تهدف الى معرفة كيفية معالجة الصحافة الجزائرية الخاصة لقضايا المضاربة في الأسعار، فان الدراسة اعتمدت على أداة تحليل المضمون لتحليل مضمون المادة محل الدراسة ،حيث يعرفه موريس انجرس على انه "تقنية غير مباشرة للتقصي العلمي تطبق على المواد المكتوبة ،المسموعة او المرئية حيث تصدر عن الافراد او الجماعات حيث يكون المحتوى غير رقمي ويسمح بالقيام بسحب كمي او كيفي بهدف التفسير و المقارنة" (انجرس، 2006، ص 218).

بينما يقدم سمير حسين تعريفا شاملا لتحليل المضمون في ضوء استخداماته في مجال الدراسات الإعلامية ،على انه " أسلوب او أداة للبحث العلمي يستخدم في مجالات بحثية متنوعة ،وعلى الأخص في علم الإعلام لوصف المحتوى الظاهر و المضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون ،تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث وطبقا للتصنيفات التي يحددها الباحث ،وذلك بهدف استخدام هذه البيانات بعد ذلك ،اما في وصف هذه المواد الإعلامية التي تعكس السلوك الاتصالي العلني للقائمين بالاتصال، او لاكتشاف الخلفية الفكرية او الثقافية او السياسية او العقائدية التي تنبع منها الرسالة الإعلامية ، وللتعرف على مقاصد القائمين بالاتصال .."(طعيمة، 2004، ص 73-74).

ولتطبيق أداة تحليل المضمون تم تصميم استمارة تحليل المضمون وتم تقسيمها الى 3محاور :

المحور الأول: يتعلق ببيانات الجريدة، المحور الثاني: يتعلق بفئات الشكل، المحور الثالث: يتعلق بفئات المضمون.

فئات التحليل:

اعتمدت الدراسة على فئات التحليل التي تحاول الإجابة على تساؤلات الدراسة من خلال فئات خاصة بالشكل وهي ما تجيب على(كيف قيل)؟ أي الشكل الذي قدمت به المادة محل التحليل وهي: فئة المساحة ، فئة الموقع، فئة الأنواع الصحفية وفئة العناصر التبوغرافية .اما الفئات الخاصة بالمضمون التي تجيب على (ماذا قيل)؟ أي مضمون المادة التي احتوتها جريدة الشروق اليومي في معالجتها لقضايا المضاربة في الأسعار، فهي :فئة المواضيع، فئة المصادر، فئة الفئات الفاعلة، فئة الاتجاه وفئة الأهداف. فئة القيم.

وحدات التحليل: اعتمدت الدراسة على وحدة الفكرة و وحدة المساحة.

ثبات التحليل: "للثبات مفهوم واحد يلتقي عنده البحث العلمي ومع ذلك تتفاوت أساليب التحقق منه من مجال اخر" وبعد الانتهاء من التحكيم قامت الباحثة بحساب معامل الثبات وفقا لمعادلة "هولستي" المتمثلة في: معامل الثبات = ن (متوسط الاتفاق بين المحكمين) ÷ 1+ (ن- 1) متوسط الاتفاق بين المحكمين (طعيمة، 2004، ص 190) .

وبعد حساب متوسط اتفاق كل محكم على حدى و ذلك بتقسيم عدد الفئات التي اتفق عليها على مجموع الفئات المحللة فإن متوسط الاتفاق بين المحكمين هو 0.92+0.92+0.76= 2.6 تقسيم 3=0.86 .

ومنه $\frac{2.6}{2.74} = \frac{2.6}{2.74=0.86} = 0.94$ 1+2,6 -

و بالتالي فإن معامل الثبات هو % 94، وهي نسبة عالية من حيث الثبات التي يحصرها هولستي بين% 0.78 و0,98%.(طعيمة، 2004، ص 190)

9. حدود الدراسة:

المجال المكاني: هو مكان الحصول على عينة الدراسة و تمثل في موقع صحيفة الشروق اليومي أين تم الحصول على النسخ الالكترونية للجريدة.

المجال الزماني: هي المدة الزمنية المستغرقة في هذه الدراسة والتي بدأت **من01 ديسمبر 2022إلى جوان2023** حيث تم تقسيم المجال الزمني وفقا لما استغرقته كل مرحلة كالتالي:

المرحلة الأولى: كانت خلال شهر ديسمبر حيث تم ضبط العنوان والبحث عن المصادر والمراجع.

المرحلة الثانية: كانت خلال شهري جانفي وفيفري تم فيها انجاز الجانب المنهجي للدراسة ثم العمل على الجانب النظري خلال شهر مارس.

المرحلة الثالثة: كانت بداية من شهر أفريل الى غاية شهر جوان حيث تم العمل على الجانب التحليلي للدراسة وضبط المذكرة في شكلها النهائي.

10. الدراسات السابقة والمشابهة:

1. **"مستجدات التدابير الوقائية لحماية المستهلك في ظل القانون 21-15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة":**
(غريبي، خليفي، 2022)

أجريت الدراسة من طرف الباحثين غريبي بلال وخليفي محمد(ماي2022)، حيث هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على التدابير الوقائية في القانون 21-15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة ومدى استجابتها لمتطلبات حماية المستهلك من ندرة المواد وغلاء الأسعار، حيث اعتمد الباحث على المنهج التحليلي بتحليل المواد القانونية المتعلقة بالوقاية من المضاربة غير المشروعة، توصل الباحث الى نتائج تمثلت في:

- أن المشرع كان موفقا إلى حد بعيد في القانون 21-15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة لا سيم في مجال التدابير الوقائية من ظاهرة المضاربة غير المشروعة من خلال ملامسته لواقع السوق ومشاكله الحقيقية من ندرة السلع خصوصا واسعة الاستهلاك منها إلى غلاء الأسعار وإدراك أهمية توعية المستهلك بها.

- منح المشرع الدولة والجماعات المحلية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام دورا إيجابيا في استباق عملية المضاربة غير المشروعة والحيلولة دون وقوع نتائجها.

-أن تشريع القانون 21-15 مستقلا عن قانون العقوبات وتقرير عقوبات قاسية لأول مرة وإجراءات استثنائية هو في حد ذاته رسالة تعبر عن إرادة سياسية حقيقية لتخليص السوق من المضاربة غير المشروعة التي لطالما تلاعبت بالقدرة الشرائية للمستهلك وأمنه الغذائي والصحي.

- أن التطبيق الصارم والسليم لهذا القانون خصوصا ما تعلق بالتدابير الوقائية سيكون له بالغ الأثر في الحد بشكل كبير من جريمة المضاربة غير المشروعة. (غربي، خليفي، 2022)

2. "آليات مكافحة المضاربة في التشريع في ظل القانون 21-15"

أجريت الدراسة من قبل الباحث تومي عبد الرزاق (سبتمبر2022)، حيث هدفت الى معرفة ما مدى فعالية الاليات القانونية التي نص عليها المشرع الجزائري في القانون 21-15 لمحاربة جريمة المضاربة غير المشروعة، حيث اعتمد في ذلك على المنهج التحليلي لتحليل مختلف المواد القانونية التي تناولت مكافحة هذه الجريمة.

توصل الباحث الى النتائج التالية:

-ان السياسة الجنائية للمشرع الجزائري في مكافحة جريمة المضاربة غير المشروعة، قد ارتكزت على محورين، تمثل الأول في المجابهة القضائية والثاني في الغير قضائية.

-ان المجابهة القضائية لجريمة المضاربة غير المشروعة تمثلت في تجريمها من خلال تبيان مختلف الصور النشاط الاجرامي لهذه الجريمة.

-ان المشرع ذكر صور النشاط الاجرامي على سبيل المثال وليس الحصر، وذلك باستعماله لعبارة (...او بأية وسائل احتيالية أخرى ...)، وهو ما يترك الباب مفتوح امام القضاة للتوسع في تفسير نص المادة وإضافة صور أخرى لم ينص عليها المشرع، وهو ما يشكل اعتداء على مبدا شرعية الجرائم والعقوبات.

-ان المشرع الجزائري اقر عقوبات خرج فيها عن الحدود المقررة للجنايات، وهو ما دفعه لتعديل قانون العقوبات برفع الحدود المقررة للجنايات لتصل الى غاية ثلاثين سنة لتشديد العقوبات الجنائية على المضاربين.

-ان القانون المتعلق بالمضاربة (قانون خاص) أدى الى تعديل قانون العقوبات (القانون العام)، والمفروض ان القانون العام هو الذي يعدل القانون الخاص.

-اما الشق الاجرائي لقمع جريمة المضاربة غير المشروعة فقد تضمن مجموعة من الإجراءات الاستثنائية من شانها ضمان النجاعة والفاعلية في الكشف عن الجريمة ومكافحتها (تومي، 2022)

-تبني المشرع لمجموعة من الاليات والإجراءات في توسيع طائفة الأشخاص المكلفين بالبحث والتحري عن جريمة المضاربة غير المشروعة لتشمل الى جانب ضباط الشرطة القضائية، أعوان التجارة وأعوان مصالح الضرائب، مقررا لهم في سبيل انجاز مهامهم إمكانية الخروج عن الميقات القانوني للتفتيش في أي ساعة من ساعات الليل والنهار، مع إمكانية تمديد فترات التوقيف للنظر لضباط الشرطة القضائية.

-اما المجابهة القضائية فقد ارتكزت على مجموعة من التدابير من شانها الحيلولة دون وقوع هذه الجريمة بتسطير مجموعة من الاليات.

-ان الاليات ترتكز على استراتيجيات من طرف الدولة لضمان التوازن عبر الأسواق سوآءا بالتدخل المباشر او غير المباشر في السوق، وأيضا تشجيع الاستهلاك، كما تعتمد أيضا على اشراك الجماعات المحلية وفعاليات المجتمع المدني ووسائل الاعلام في مكافحة هذه الظاهرة.

-يتمثل الدور المنوط بالجمعات المحلية في تخصيص نقاط لبيع المواد الضرورية وأيضا الرصد المبكر لكل اشكال الندرة في السلع والبضائع على المستوى المحلي.

-يساهم المجتمع المدني من خلال مؤسساته المتمثلة في الاسرة والمؤسسات التعليمية في ترسيخ وتنمية الوعي لدى المواطنين بالأثر السلبية المترتبة على جريمة المضاربة غير المشروعة، وتحفيزهم على المشاركة في تنمية المجتمع، مواجهة الجريمة بكل معطياتها.

-الدور المنوط بوسائل الاعلام يتمثل في نشر التوعية بين المواطنين بأهمية ترشيد الاستهلاك الذي يعود عليهم بالفائدة في المقام الأول وتفادي ثقافة الاستهلاك غير الرشيد في المجتمع التي تعود عليهم بالضرر.(تومي، 2022)

ثانيا- مدخل مفاهيمي للصحافة المكتوبة الجزائرية (الشروق اليومي):

1. مفهوم الصحافة المكتوبة :

الصحيفة هي نشرة مخصصة لتقديم الأخبار والتعليق عليها، تعد الصحف وسيلة ممتازة لمتابعة الاحداث الجارية كما تؤدي دورا مهما في تشكيل الراي العام وتغطية مزيد من الانباء وبتفاصيل أكبر، حيث تعرف بانها العملية

الاجتماعية لنشر الأخبار المعلومات الشارحة الى جمهور القراء من خلال الصحف المطبوعة لتحقيق اهداف معينة

(طريف، 2016، ص 20-21)

2. خصائص الصحافة المكتوبة:

تمتاز الصحافة المكتوبة او المطبوعة بمجموعة من الخصائص والمميزات التي قد لا نجدها في وسائل الاتصال الجماهيري الأخرى، يشير الباحث فيصل أبو عيشة الى مجموعة من المميزات نذكر منها:. (طريف، 2016، ص38)

- تكلفتها الاقتصادية أقل نسبيا:

تعتبر تكلفة الصحافة المطبوعة رخيصة نسبيا إذا ما قورنت بالإذاعة والتلفزيون، فهي لا تحتاج الى عملية تسجيل او تصوير ويستطيع المحرر كتابة التقرير المنشور من على طاولته دون تكبد الذهاب الى موقع الحدث.

ومن ناحية أخرى لان تكلفة الطباعة والورق وحبر، لا توازي تكلفة استقبال وارسال الصورة التلفزيونية أو الموجة الاذاعية، اما عن سعرها فهي أرخص بالنسبة للمقتني من حيث الثمن.

- سهولة الاسترجاع والتخزين:

ان قدرة مقتني الصحيفة على تخزين المعلومات منها أكبر من القدرة على تخزينها من الإذاعة والتلفزيون، فأرشفة الصحيفة لا تحتاج الى جهاز تسجيل، اما عن الاسترجاع فالصحيفة تمنح مقتنيها القدرة على استرجاع المعلومة متى شاء، ذلك الشيء الذي لا يمنحه التلفزيون او الإذاعة.

- استخدام الصور والرسوم والكارتون والكاريكاتير:

لقد تفوقت الصحيفة على الإذاعة من حيث استخدام الصور والرسوم، فهي تعطي صورة واضحة للحدث من خلال الصور، وتعطي الخبر نوعا من الاستقرار من خلال الكاريكاتير وتضع التوضيح له من خلال الرسوم

- حرية المتلقي واختيار وقته:

وبعكس الإذاعة والتلفزيون يستطيع المتلقي في الصحيفة ان يعرض نفسه على الرسالة متى شاء، دون ان يحكمه وقت، ويستطيع إعادة خبر تلقيه ومراجعته كيفما شاء.

- سهولة نقل الصحيفة وحرية الحركة والتنقل:

يستطيع المتلقي ان ينقل الصحيفة معه أينما أراد وان يقرأها في أي مكان شاء، فالصحيفة خفيفة النقل صغيرة الحجم.

3. نبذة عن صحيفة الشروق اليومي:

هي صحيفة يومية جزائرية خاصة ناطقة باللغة العربية تصدر في نسختين إحداها ورقية والأخرى الكترونية تصدر بثلاث لغات "العربية -الإنجليزية -الفرنسية". وهي مؤسسة اعلامية تابعة لمجمع الشروق، صدرت أول مرة في شكل جريدة أسبوعية العام 1990، تحت تسمية الشروق العربي، وأصبحت يومية انطلاقا من الثاني نوفمبر العام 2000. وتعد من أقدم الجرائد في الجزائر توفر تغطية شاملة وآنية لكل الأحداث خاصة الوطنية منها من خلال عدد من الصحفيين والمراسلين الذين يمثلون مختلف مناطق الوطن. تصدر عن مؤسسة الشروق للإعلام والنشر التي كان يديرها حاليا الإعلامي رشيد فضيل. يوجد مقرها الاجتماعي بدار الصحافة عبد القادر سفير ببلدية القبة بالجزائر العاصمة احتلت في وقت ما المرتبة الثانية في الجزائر بسحب تجاوز آنذاك 300 ألف نسخة وفي عام 2005 كانت انطلاقتها الجديدة نحو التألق والمجد، بعد تجديد الطاقم الصحفي والإداري بالكامل وهي الاستراتيجية التي أصبحت الجريدة بفعلها سنة 2007 تحتل المرتبة الأولى وطنيا ومغاربي و في تطور مستمر إلى أن تجاوزت مليون نسخة يوميا وهو رقم غير مسبوق على المستوى الوطني وفي مرحلة الحرب الإعلامية مع مصر غداة مواجهة أم درمان المؤهلة لكأس العالم شهر نوفمبر 2009 بلغت 2 مليون نسخة. وعدّ موقعها . www.echoroukonline.com الأول مغاربيا والثالث عربيا من حيث التصفح لكونه مصدرا هاما للأخبار الوطنية والدولية. (الداودي، 2022، ص 127)

ثالثا- الإطار المفاهيمي للمضاربة غير مشروعة وأشكالها :

1. مفهوم المضاربة غير مشروعة:

المضاربة في سوق الأموال هي ترجمة لكلمة انجليزية (Speculation) وتعرف عند الاقتصاديين بانها الملاحظة ،البحث، والدراسة ،ثم تطور استخدام هذه الكلمة في القرن الثامن عشر وأصبحت تعني "عملية مالية او تجارية تهدف للاستفادة من التذبذب الطبيعي للسوق بقصد تحقيق الأرباح".(تومي، 2022، ص 101)

وتعني المضاربة في الفكر الاقتصادي المعاصر " عمليات بيع وشراء صورية تنتقل معها العقود أو الأوراق المالية من يد إلى يد دون أن يكون في نية البائع أو المشتري تسليم أو تسلم موضوع العقد ".

حيث تتم عمليات البيع والشراء الصورية للأوراق المالية او السلع من شخص لأخر دون ان تكون غايتهم القبض بل الاستفادة من فروقات الأسعار. ولقد ذكر الفكر الاقتصادي تعريفات أخرى للمضاربة غير المشروعة من بينها: انها "المخاطرات بالبيع والشراء بناء على التنبؤ بتقلبات الأسعار بغية الحصول على فارق الأسعار، وقد يؤدي هذا التنبؤ إذا أخطأ الى دفع فروق الأسعار بدلا عن قبضها ".

وقد نص المشرع الجزائري في المادة 2 من القانون 21-15 المتعلق بالمضاربة غير مشروعة على انها "كل تخزين أو إخفاء للسلع أو البضائع بهدف إحداث ندرة في السوق واضطراب في التموين، وكل رفع أو خفض مصطنع في أسعار السلع أو البضائع أو الأوراق المالية بطريق مباشر أو غير مباشر أو عن طريق وسيط أو استعمال الوسائل الإلكترونية أو أي طرق أو وسائل احتيالية أخرى". (قانون رقم 21- 15، 2021)

"وعليه يمكن تعريف المضاربة بانها عملية تدليسيه تهدف الى احداث تقلبات غير طبيعية في السوق بغية الاستفادة من الأوضاع المستحدثة أو المستجدة وتحقيق أرباح ذاتية مرتفعة وغير عادية" (قاضي،2023، ص 192).

2. التمييز بين المضاربة المشروعة وغير المشروعة:

المضاربة المشروعة "هي المضاربة التي تكون ذات فائدة ربحية اقتصادية والتي اعتبرها المشرع الجزائري عقد من العقود المسمات وفي القانون المدني عقد من عقود الشركة كما اعتبرتها التشريعات الأخرى من عقود الاستثمار".

ونظرا لمشروعيتها وطبيعتها من الناحية الشرعية تعد المضاربة المشروعة أكثر اهتماما من جانب الشريعة الإسلامية حيث يتم استعمالها في المصارف الإسلامية بعقود سميت عقود المضاربة. فعلى عكس المضاربة غير مشروعة التي تعود بالسلب على الاقتصاد وتضعه في حالة ركود وتضخم وندرة في السلع والأوراق المالية، فان المضاربة المشروعة إيجابية كونها تفيد الاقتصاد الوطني وتدفع به الى التطور والنمو ونحو إنعاش وزيادة الاستثمار فيها.

"والمعيار المميز للمضاربة المشروعة عن المضاربة غير المشروعة تكمن في الأسلوب الذي يتخذه المضارب ومدى احترامه للأنظمة واللوائح المنظمة لعملية التداول"، فالمضاربة المشروعة تعتمد على التنبؤ السليم او على عمليات البيع والشراء وفقاً لقوى العرض والطلب، أما المضاربة غير مشروعة فتكون في حين إذا اعتمد المضارب أسلوب إشاعة المعلومات الغير صحيحة او إذا ما قام بالتآمر مع مضاربين اخرين وذلك للقيام بعمليات بيع لو شراء صورية بقصد التأثير على الاسعار. "وعليه يمكن القول ان المضاربة غير المشروعة هي توظيف لسلوك ينطوي على استخدام لوسائل احتيالية بهدف التلاعب بالأسعار او بقاعدة العرض والطلب على سلع معينة يقرر المشرع حمايتها من هذه التأثيرات المفتعلة ".(تومي، 2022، ص 101)

3.أركان جريمة المضاربة غير المشروعة :

1. الركن الشرعي:

يعرف الركن الشرعي بأنه خضوع الفعل و انطباقه على نص التجريم يقرر له القانون عقابا، كما يتطلب أن لا يكون هذا الفعل خاضعا للأسباب الإباحة. إن جريمة المضاربة غير المشروعة كانت منصوص عنها بموجب قانون العقوبات في القسم السابع من الفصل الخامس من الكتاب الثالث في الجزء الثاني وذلك في المادتين 172-173 منه، ونظرا لانتشار هذه الجريمة التي أضرت بالدولة والمجتمع تدخل المشرع بموجب القانون 21/15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة وألفى المواد المنصوص عليها في قانون العقوبات طبقا للمادة 2 من القانون 21/15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة وأفرد نصوص خاصة بهذه الجريمة تتضمن جانبا وقانيا تتدخل فيه الدولة والجماعات المحلية وكذا المجتمع المدني، للحد من هذه الجريمة، وجانبا جزائيا يتضمن التجريم والعقاب والمتابعة ووضع أحكاما خاصة للقضاء على هذه الجريمة ، والملاحظ أن المشرع الجزائري توسع كثيرا في صور الأفعال التي تشكل مضاربة غير مشروعة بحيث فتح المجال للقاضي للبحث عن أي فعل فيه غش واحتيال فيه مضاربة غير مشروعة، مما يعد اصطدام بمبدأ الشرعية تستوجب تدخلا تشريعيا للضبط بصفة دقيقة النصوص التي تناولت تعريف المضاربة غير المشروعة وصور التجريم، وذلك بالنص عليها على سبيل الحصر وليس المثال مع استعمال مصطلحات دقيقة وليس فضفاضة (مشري، 2022، ص 83-84).

2. الركن المادي:

يتحقق الركن المادي لجريمة المضاربة غير المشروعة بإتيان الجاني لفعل من الأفعال الواردة بنص المادة الثانية (2) من القانون رقم: 15-21 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة بطريق مباشر أو غير مباشر أو عن طريق وسيط أو استعمال الوسائل الالكترونية أو حتى مجرد الشروع في إتيانه .ويرتكز الركن المادي لجريمة المضاربة غير المشروعة على ثلاث عناصر أساسية مرتبطة ببعضها البعض وهي السلوك الاجرامي، النتيجة الاجرامية، العلاقة السببية.(تومي، 2022، ص 101)

أ-السلوك الإجرامي:

يأخذ السلوك الإجرامي لجريمة المضاربة عدة صور ؛ وهي:

1-كل تخزين أو إخفاء للسلع أو البضائع: تعتبر هذه الصورة التي يأخذها السلوك الإجرامي في جريمة المضاربة غير المشروعة في الصورة الأكثر انتشارا في السوق، حيث عادة ما يلجأ التجار إلى ارتكاب جريمة المضاربة غير المشروعة وذلك بشراء سلع وبضائع كثيرة بغية احتكارها في السوق وتخزينها في مخازن سرية لا تطالها أيدي الرقابة حيث يتم إخراجها في حالة وجود نقص أو ندرة في البضائع أو للسلع الاستهلاكية ليتم بيعها بأسعار مرتفعة مستغلين في ذلك مشاكل الندرة و النقص في تلك السلع الناجمة عن ممارساتهم الاحتكارية لها.(قاضي،2023، ص 198).

2-إحداث رفع أو خفض مصطنع للأسعار: إن كل تدخل إرادي على مستوى الأسعار والذي من شأنه التأثير على الآليات الطبيعية لأسعار السلع والخدمات أو حتى الأوراق المالية وفقا لقانون العرض والطلب. سواء كان ذلك بالرفع أو الخفض المصطنع لهذه الأسعار وبأي وسيلة كانت يعتبر أهم صور المضاربة غير المشروعة التي جرمها وعاقب عليها هذا القانون، ومن قبله قانون العقوبات الجزائري وتجب الإشارة أن المضاربة غير المشروعة التي تأخذ هذه الصورة لا تكون فقط بأفعال وأعمال من شأنها أن تؤدي إلى رفع الأسعار بل تتحقق كذلك بتخفيض مصطنع للأسعار غير مناورات للإضرار بالمتنافسين الأخريين من المتعاملين الاقتصاديين بغرض الاستحواذ على السوق والانفراد بالبيع ثم رفع الأسعار بعد ذلك. (سعادة، 2022، ص 136)

3-**ترويج أخبار أو أنباء كاذبة أو مغرضة عمدا بين الجمهور:**

بغرض إحداث اضطراب في السوق ورفع الأسعار بطريقة مباغتة وغير مبررة، وتتحقق هذه الصورة بترويج خبر حول احتمال حدوث الذرة في السوق لبعض المواد الأساسية وانقطاعها فيتهافت الناس على شرائها، فبيعها صاحبها عندئذ بالسعر الذي يريد مما يؤدي إلى التأثير على نظام السوق وإلى إحداث اضطرابات فيه وتقلبات غير منتظرة في أسعاره (تومي، 2022، ص 102-103)

4- طرح عروض في السوق بغرض إحداث اضطراب في الأسعار أو هوامش الربح :

أي أن يعرض تاجر شراء نوع من البضاعة بسعر أعلى من سعرها الحقيقي ويستحوذ على أكبر كمية منها يطرحها في السوق مسيطر ومنفرد ببيعها، ومن ثم يحدد السعر الذي يريد الحصول على ربح غير ناتج عن التطبيق الطبيعي للعرض والطلب. (مشري، 2022، ص 84).

5-تقديم عروض بأسعار مرتفعة عن تلك يطبقها البائعون عادة :

وتتجسد في حالة قيام التاجر بعرض لشراء مواد استهلاكية بسعر أعلى من ثمنها الحقيقي في السوق، وذلك بهدف الاستحواذ على كميات كبيرة منها واحتكارها في السوق ليتم بيعها فيما بعد بالسعر الذي يريده هو ويقرره، ونشير إلى أن المادة 2 من القانون رقم 21/15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة تعتبر أن مجرد تقديم عروض أسعار مرتفعة بعد جريمة مضاربة غير مشروعة دون اشتراط حصول عمليات البيع والشراء . (قاضي،2023، ص 138).

6-**القيام بصفة فردية أو جماعية أو بناء على اتفاقيات بعملية في السوق بغرض الحصول على ربح غير ناتج عن التطبيق الطبيعي للعرض والطلب:** وهذا عن طريق الاتفاق بين الأعوان الاقتصاديين المتواجدين في نفس السوق، في سبيل القيام بأعمال تهدف لتحقيق أرباح خارج نطاق المنافسة، كالعمل على الحد من دخول السوق، اقتسام الأسواق أو مصادر التموين، تقليص أو مراقبة الإنتاج أو منافذ التسويق (صدراتي، 2023، 193)

7- **استعمال المناورات التي تهدف إلى رفع أو خفض قيمة الأوراق المالية** : تحظر قواعد المنافسة التلاعب بالأسعار أو التأثير على السوق بالغش أو النصب أو الاحتيال المدعمة بمظاهر خارجية أو الاستغلال أو المضاربات الوهمية ، والملاحظ على التشريع الجزائري عدم تحديده للمناورات والطرق الاحتيالية فاتحا للقاضي سلطة تقديرية في ذلك، وتتصل الوسائل الاحتيالية بكل الطرق الخادعة التي يلجأ إليها الأعوان الاقتصاديين من أجل رفع أو خفض قيمة الأوراق المالية. (صدراتي، 2023، 193)

ب - النتيجة الإجرامية :

من المقرر قانونا أن السلوك الإجرامي لا يكفي وحده لقيام الركن المادي للجريمة كقاعدة عامة - باستثناء الجرائم الشكلية، بل لابد من اقترانه بالنتيجة الإجرامية ولهذه الأخيرة مدلولان مدلول قانوني يتمثل في الاعتداء على المصلحة المحمية قانونا ومدلول مادي يتمثل في الضرر المادي الذي يمس الضحية، والذي يتحقق في جريمة المضاربة غير المشروعة في المساس بقواعد النظام العام للسوق، وتهديد مصلحة المستهلك والتجار المنافسين.(سعادة، 2022، ص 138)

ج - العلاقة السببية :

لا يكفي كذلك لقيام الركن المادي للجريمة صدور السلوك الإجرامي عن الجاني، وحصول النتيجة الضارة، بل يجب وجود رابطة السببية بين السلوك الإجرامي والنتيجة من خلال توافر العلاقة السببية بين جريمة المضاربة غير المشروعة والضرر الناجم عنها. ويخضع الفصل في مسألة توافر العلاقة السببية من عدمه إلى السلطة التقديرية لقاضي الموضوع.(سعادة، 2022، ص 139)

3. الركن المعنوي:

إن الركن المعنوي هو العلاقة التي تربط العمل المادي بالفاعل وهي النية الداخلية يضمرها الجاني في نفسه، وقد تأخذ أحيانا صورة القصد الجنائي، أو صورة الخطأ. إن الركن المعنوي في جريمة المضاربة غير المشروعة يتحقق بتوافر القصد الجنائي العام وكذا الخاص فالقصد الجنائي العام يكون باتجاه إرادة الجاني إلى إتيان الفعل رغم علمه بأركان الجريمة كما يتطلبها القانون ويريد النتيجة وهي إحداث عرقلة في بنود المنافسة والنظام العام للسوق.

أما القصد الجنائي الخاص فيكون في هذا الجرائم باتجاه إرادة الجاني لنية خاصة وهي إحداث اضطرابات في السوق بغية الحصول على ربح غير ناتج عن التطبيق الصحيح لقوانين العرض والطلب. (مشري، 2022، ص 86).

4.دور المجتمع المدني ووسائل الاعلام في مكافحة المضاربة غير المشروعة:

"يساهم المجتمع المدني ووسائل الإعلام في ترقية الثقافة الاستهلاكية وتنشيط عملية ترشيد التوعية بهدف عقلنة الاستهلاك وعدم الإخلال بقاعدة العرض والطلب، لا سيما، في الأعياد والمواسم والحالات الاستثنائية وتلك الناجمة عن أزمة صحية طارئة أو تفشي وباء أو وقوع كارثة"[1].(المادة 6 قانون 21-15)

1.4. دور الأسرة :

تعد الاسرة جماعة اجتماعية تساهم في الوقاية من الجريمة، وفي سبيل محاربة المضاربة غير المشروعة على عاتق الأسرة ترقية الثقافة الاستهلاكية وتنشيط عملية ترشيد التوعية بهدف عقلنة الاستهلاك وعدم الاخلال بقاعدة العرض والطلب، لاسيما في الأعياد والمواسم الاستثنائية وتل الناجمة عن ازمة صحية طارئة او تفشي وباء او وقوع كارثة[2].(تومي، 2022، ص109)

2.4.دور المؤسسات التعليمية:

تلعب المؤسسات التعليمية دورا بالغ الأهمية في تهذيب النفس للحد من التصرفات الاجرامية وهنا تلعب المؤسسات التعليمية بكل اطوارها دور التوعية بهدف عقلنة الاستهلاك وعدم الاخلال بقاعدة العرض والطلب باعتباره شكلا من اشكال التبذير، كما

[1]-**المادة 6 قانون 21**-15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة.

[2]-**تومي عبد الرزاق**، مرجع سبق ذكره ص109.

تلعب المؤسسات المسجدية دورا مهما في توعية المواطن بمخاطر المضاربة غير المشروعة باعتبارها عملا غير مشروع ويشكل ذنبا مستحقا للعقاب لان المولى عز وجل حرم هذه الأفعال[1]. (تومي، 2022، ص109)

3.4.دور وسائل الاعلام :

اشرك المشرع وسائل الاعلام في نشر ثقافة الاستهلاك لما لها من قدرة على التأثير، ويتمثل نشاط وسائل الاعلام في كل الاعمال التي يقوم به رجال الاعلام، سواء عن طريق الصحافة المكتوبة، أو عن طريق وسائل السمعية والبصرية، من شأنها أن تساهم في توعية المستهلك سواء في الظروف العادية أو الظروف الاستثنائية. ولابد ان تتسم هذه الاعمال بالدقة و الموضوعية ة الصدق و الاكتمال ،وتتميز بالاحترافية حتى يتلقاها المستمع او المشاهد او القارئ بالقبول ،لان معظم الافراد يسعون الى الحصول على المعلومة من جهات مختلفة، ويقومون بالمقارنة و التحليل في محاولة للوصول للحقيقة [2]. (طهراوي، 2023، ص 2023)

رابعا- الدراسة التحليلية

التحليل الكمي والكيفي لفئات الشكل:

الجدول رقم (03): يبين المساحة الاجمالية للجريدة

العدد	المساحة سم2
الخميس 01 ديسمبر 2022	16,128
السبت 10 ديسمبر 2022	10,752
الاحد 18 ديسمبر 2022	16,128
الثلاثاء 03 جانفي 2023	16,128
الأربعاء 11جانفي 2023	16,128
الخميس 19جانفي 2023	16,128
السبت 28 جانفي 2023	10,752
الاحد 5 فيفري 2023	16,128
الاثنين 13 فيفري 2023	16,128
الثلاثاء 21 فيفري 2023	16,128
الأربعاء 1 مارس 2023	16,128
الخميس 9 مارس 2023	16,128
السبت 18 مارس 2023	10,752
الاحد 26 مارس 2023	16,128
الاثنين 3 افريل 2023	16,128
الثلاثاء 11 افريل 2023	16,128
الأربعاء 19 افريل 2023	16,128

[1] - المرجع السابق، ص 109.

[2] - **حسان طهراوي ، رفاف لخضر** ، "المضاربة غير المشروعة بين التدابير الوقائية وخصوصية العقوبة ، مجلة العلوم القانونية و الإجتماعية" ، المجلد الثامن ، العدد الثاني ، الجزائر ، جوان 2023 ، ص 811.

الخميس 27 افريل 2023	16,128
المجموع	**278.784**

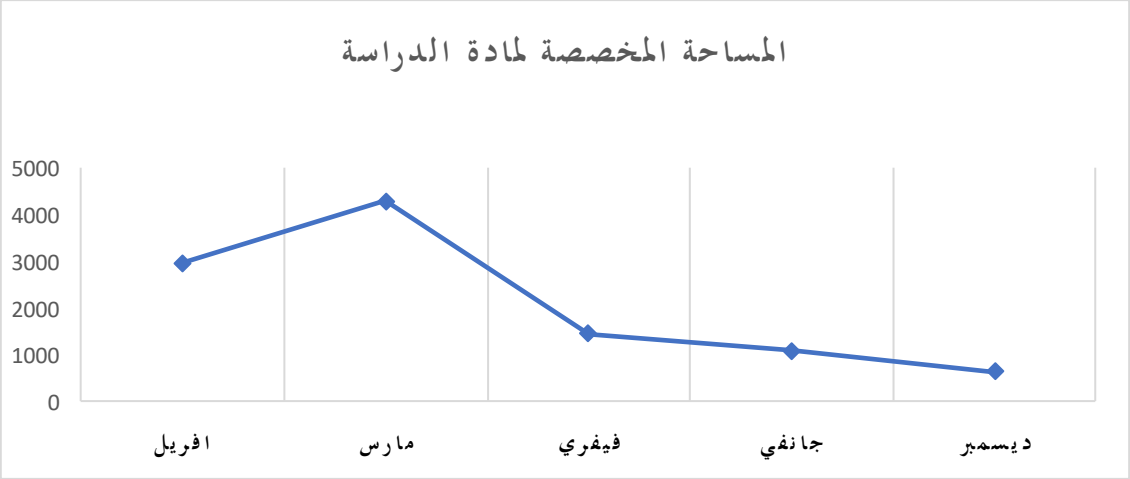
بما انه تم الاعتماد على النسخ الالكترونية لجريدة الشروق اليومي فقد تم احتساب المساحة بالطريقة التالية: حساب مساحة الصفحة الواحدة :طول ×عرض = 672، اما حساب مساحة كل عدد: مساحة الصفحة الواحدة × عدد صفحات العدد، فبالنسبة للأعداد التي تحتوي على 24 صفحة: 672 × 24=16,128. واما بالنسبة للتي احتوت على16 صفحة: 16×672= 10,752 حيث بلغت المساحة الاجمالية لكل الاعداد المختارة والمتمثلة في 18 عددا: **278784**سم2.

الجدول رقم (04): يبين المساحة الاجمالية للجريدة و مساحة الاشهار فيها و المساحة المخصصة للكتابات الصحفية ،مع المخصصة للمادة محل التحليل على مستوى الأشهر

الشهر	المساحة الاجمالية سم2	المساحة المخصصة للإشهار سم2	المساحة المخصصة للكتابات الصحفية سم2	المساحة المخصصة للمادة سم2	النسبة المئوية %
ديسمبر	43008	3560,5	39447,5	649	% 1,64
جانفي	59136	7302	51834	1098,5	% 2.11
فيفري	48384	5286	43098	1449	% 3,36
مارس	59136	6034.5	53101,5	4306	%8.10
أفريل	64512	5622,5	58889,5	2967,5	%5,03
المجموع	**278784**	**27805,5**	**246370,5**	**10470**	**%4,24**

يتضح من خلال الجدول رقم 04 ان المساحة الكلية لجريدة الشروق شكلت 278784سم2، استحوذ الاشهار منها على مساحة 27805,5سم2، بينما شكلت المساحة المخصصة للكتابات الصحفية 246370,5سم2 ،خصصت منها مساحة 10,470سم2 لمعالجة قضايا المضاربة في الأسعار أي ما نسبته 4,24% مما يعني ان الجريدة خصصت مساحة معتبرة لتغطية و معالجة الموضوع محل الدراسة.

سجلت الجريدة اكبر مساحة مخصصة للمعالجة قضايا المضاربة في الأسعار خلال شهري مارس و أفريل ، كانت اعلى نسبة للتغطية لشهر مارس المتمثلة في 8.10 % بينما خصصت ما نسبته 5.03 % لشهر أفريل، خصصت اغلبها للتدابير الوقائية التي نص عليها المشرع الجزائري في القانون 21-15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة، والتي دلت على تظافر جميع الجهود بداية من الدولة و الجماعات المحلية و المجتمع المحلي و المجتمع المدني ووسائل الاعلام في مكافحة المضاربة و تشديد الرقابة وتوعية المستهلكين خاصة في الأعياد و المواسم او الظروف الاستثنائية خصوصا تلاقي هذه الفترة مع شهر رمضان الكريم و عيد الفطر.
بينما كانت اخفض نسبة للتغطية على مستوى الأشهر خلال شهر ديسمبر بنسبة 1,64 % تطرقت خلاله الجريدة للموضوع. تلتها نسبة 2.11 % لشهر جانفي و3,36 %شهر فيفري حيث سجلت الجريدة ارتفاعا كبيرا لجرائم المضاربة في الأسعار مع بداية السنة الجديدة.



الشكل البياني رقم 02 يوضح المساحة المخصصة لمادة الدراسة على مستوى الاشهر

الجدول رقم (05): يبين موقع المادة محل التحليل داخل الجريدة

الموقع	التكرار	النسبة المئوية%
الصفحة الاولى	12	12.76
الصفحة الثانية	3	3.19
الصفحات الداخلية	61	64.89
الصفحات الوسطى	16	17.02
الصفحة الأخيرة	2	2,12
المجموع	**94**	**100**

يتضح من خلال الجدول رقم 05 ان أكبر مساحة خصصتها جريدة الشروق اليومي لقضايا المضاربة للأسعار داخل الجريدة كانت في الصفحات الداخلية وبنسبة 64.89%، فالصفحات الداخلية تكون مخصصة للمحليات والأحداث الوطنية، مما يوحي ان الجريدة اولت أهمية للمادة من خلال التطرق لها بصفة أكثر في الصفحات الداخلية التي تعنى بمختلف القضايا الهامة في حياة المواطن الجزائري.

وتليها نسبة 17.02% للصفحات الوسطى والتي لا تقل أهمية عن الصفحات الداخلية، بينما تطرقت الجريدة للموضوع في الصفحة الأولى أي الغلاف بنسبة 12.76% كانت اغلبها كإشارة للموضوع في جهة معينة من الصفحة، بينما تطرقت له في الواجهة ثلاث مرات باستخدام المانشيت وارفاق صور واقعية تعبر عن الحدث ،فكما هو معروف ان الصفحة الأولى هي مفتاح جذب انتباه القراء الى موضوع ما ، وهذا ما يشير الى اهتمام الجريدة بتسليط الضوء على قضايا المضاربة في الأسعار لان الصفحة الأولى تعد مرآة للجريدة تحدد وتعكس مدى الاهتمام الذي توليه للموضوع.

فيما اخذت الصفحة الثانية والأخيرة اقل النسب والمتمثلة في 3,19% للصفحة الثانية و2,12 % للصفحة الأخيرة هذا يدل على الجريدة لم تولي اهتماما أكثر للتطرق للموضوع في هذه الصفحات بالرغم من الأهمية البالغة التي تتسم بها.

الجدول رقم (06): يبين موقع المادة محل التحليل داخل صفحات الجريدة

الموقع	التكرار	النسبة المئوية%

النصف العلوي	03	3.19
النصف السفلي	02	2.12
العلوي الأيمن	23	24.46
العلوي الايسر	14	14.89
السفلي الايمن	16	17.02
السفلي الايسر	13	13.82
الوسط	22	23.40
الصفحة كاملة	01	1.06
المجموع	**94**	**100**

يتضح من خلال الجدول رقم 06 انه كان هناك توزيع متباين لموقع المادة محل التحليل داخل صفحات الجريدة، حيث ان الجهة اليمنى للجريدة احتلت 24.46% بالنسبة للعلوي الأيمن و17.02% للسفلي الأيمن، بينما اخذت الجهة اليسرى نسبة 14.89% للعلوي الايسر و13.82% للسفلي الايسر، فيما احتلت المادة وسط الصفحة بنسبة 23.40%، اما النسب الأدنى فكانت للنصف العلوي بنسبة 3.19% والنصف السفلي الذي حظي بنسبة 2.12 % بينما حظي كامل الصفحة بتكرار واحد أي نسبة 1.06% كان في العدد رقم (7329).

الجدول رقم (07): يبين الأنواع الصحفية المستخدمة في المادة محل التحليل:

الأنواع الصحفية	التكرار	النسبة المئوية%
المقال الصحفي	14	16.27
الخبر الصحفي	36	41.86
التقرير	12	11.62
التحقيق	7	8.13
حوار صحفي	7	8.13
الربورتاج	1	1.16
الافتتاحية	3	3.48
الكاريكاتير	4	4.65
العمود	2	2.32
المجموع	**86**	**100**

يتضح من خلال الجدول رقم 07 ان جريدة الشروق اليومي استخدمت تقريبا مختلف الأنواع الصحفية في معالجتها لقضايا المضاربة في الأسعار، حيث اعتمدت على الأنواع الصحفية الإخبارية معتمدة على الخبر بالدرجة الأولى بنسبة 44.18%، والتقرير بنسبة11.62% وهذا ما يدل على حرصها على التغطية المستمرة للأخبار والاحداث المتعلقة بالمضاربة في الأسعار.اما بالنسبة للأنواع الصحفية الاستقصائية المتمثلة في التحقيق فاعتمدت عليها بنسبة 8.13%.وذلك للتقصي حول أسباب ارتفاع الأسعار والحصول على تفسيرات من مختلف الأطراف الفاعلة، ومن الملاحظ ان الحوار الصحفي اخذ نفس عدد مرات التكرار الذي اخذه التحقيق وذلك بنسبة 8.13%، بينما اعتمدت الجريدة على صحافة الراي بنسبة 16.27% للمقال و3.48% للافتتاحية و2.32% للعمود اما بالنسبة للأنواع الصحفية التصويرية فاعتمدت على الكاريكاتير بنسبة 4.65%.

الجدول رقم (08): يبين أنواع العناوين المستخدمة لدعم و ابراز المادة محل التحليل:

العناوين	التكرار	النسبة %
مانشيت	04	2.23
رئيسي	87	48.60
اشارة	54	30.16
فرعي	13	7.26
فقرات	21	11.73
المجموع	**179**	**100**

يتضح من خلال الجدول ان فئة العناوين تكررت 179 مرة، اعلى نسبة كانت للعناوين الرئيسية بنسبة 48,60% ونسبة 30.16% لعناوين الإشارة، بينما كانت نسبة 11.73% لعناوين الفقرات و7.26% للعناوين الفرعية ونسبة 2.23% للمانشيت، ووفق هذه المعطيات فان جريدة الشروق اليومي استخدمت عددا كبيرا من العناوين لابراز ودعم مادة التحليل لما لكل منها من أهمية، ومثالا على ذلك الأهمية التي يمثلها عنوان المانشيت في جذب الانتباه و ابراز الاحداث والاخبار الهامة التي يراد تسليط الضوء عليها ،بينما تساعد عناوين الفقرات على تنظيم المحتوى وتوفير نظرة عامة عن المادة التي تضمنتها مما يجذب اهتمام القارئ ويسهل عليه فهم النقاط الأساسية لموضوع .

وقد أشار الباحث عبد القادر علال في دراسته(الصورة الذهنية للمراة الساسية) أيضا الى ما توليه العناوين من أهمية بقوله "يعبر عدد العناوين الممنوحة لأي موضوع في الصحيفة عن حجم الاهتمام به، اذ تزداد بزيادة عدد العناوين وتقل بقلتها لما توليه من قيمة تبوغرافية ".

الجدول رقم 09 يبين أنواع الصور المستخدمة لابراز ودعم المادة محل التحليل

الصور	التكرار	النسبة %
واقعية	53	79.10
من الارشيف	04	5.97
رمزية	10	14.92
المجموع	67	100

يتضح من خلال الجدول رقم 09 ان استخدام الصور تكرر67 مرة، اخذت فيها الصور الواقعية أكبر حيز بنسبة 79,10%، فاستخدام جريدة الشروق اليومي لصور واقعية يدل على مصداقية وموثوقية المادة حيث ان الصور الواقعية تعبر عن التغطية المستمرة لقضايا المضاربة في الأسعار ومجرياتها من خلال المراسلين والصحفيين. فيما اعتمدت الجريدة على صور من الأرشيف بنسبة 14,92% وعلى صور رمزية بنسبة 5,97%.

المطلب الثالث: التحليل الكمي والكيفي لفئات المضمون

الجدول رقم (10): يبين المواضيع التي تطرقت لها جريدة الشروق في معالجتها لقضايا المضاربة في الأسعار

المواضيع	التكرار	النسبة المئوية %

تدابير وقائية	90	%32,96
تشديد الرقابة	58	%21,24
غلاء الأسعار وأسباب ارتفاعها	55	% 20,14
قوانين وإجراءات عقابية	45	%16,48
ضعف القدرة الشرائية ومقاطعة المنتجات	25	%9,15
المجموع	273	%100

يتضح من خلال الجدول(10) ان جريدة الشروق تطرقت للعديد من الجوانب في معالجتها لقضايا المضاربة في الأسعار بداية من الجانب القانوني الذي تمثل في القوانين والإجراءات العقابية بنسبة(16,48%) خصصت للإجراءات العقابية التي طالت المتلاعبين في الأسعار، من حبس وغرامات مالية، كما واشارت للقوانين التي اقرها المشرع الجزائري لمكافحة المضاربة غير المشروعة أهمها قانون 21-15 الذي ينص على تطبيق عقوبات صارمة تصل الى 30 سنة سجنا نافذا والسجن المؤبد، إذا ما ارتكبت في إطار جماعة منظمة.

اما تشديد الرقابة فقد اخذت نسبة (21,24%) والتي تمثلت في عمليات الرقابة المشددة التي قام بها أعوان الرقابة حيث تم حجز الاطنان من السلع والمواد الغذائية وهذا ما تطلب تكثيف عمليات الرقابة على الأسواق وخرجات ميدانية لمخازن التجار والمحلات التجارية للحد من المخالفات والوقوف على مدى التزام التجار بتوفير الكميات الكافية من المواد الأساسية وضمان التزامهم بالقوانين واللوائح المعمول بها.

كما وان الجريدة عالجت الموضوع من الجانب الاقتصادي من خلال الاستعانة بالخبراء لتفسير أسباب ارتفاع الأسعار الذي شمل كل أنواع المواد الأساسية، مما أدى الى ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين وهذا بالتالي ما دفعهم الى مقاطعة المنتجات والتي انظمت لها منظمة وجمعيات حماية المستهلك منددين بان المقاطعة هي سلاح المستهلك في تغيير الواقع، حيث اخذت مواضيع ضعف القدرة الشرائية ومقاطعة المنتجات نسبة % 9,15. اما غلاء الأسعار وأسباب ارتفاعها فقد اخذت نسبة % 20,14، فعلى غرار جشع التجار الذين يبحثون عن الربح السريع ارجعت أسباب ارتفاع الأسعار الى أسباب أخرى من بينها نقص العرض وكثرة الطلب،

اما التدابير الوقائية فقد اخذت اعلى نسبة 32,96 %، والتي عالجتها الجريدة خاصة خلال شهري مارس وافريل، فمن الملاحظ من خلال تحليل المادة انه تم العمل بالتدابير الوقائية المنصوص عليها في قانون 15-21 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة وذلك من خلال تفعيل دور الدولة ودور الجماعات المحلية والمجتمع المدني ووسائل الاعلام في مكافحة المضاربة في الأسعار .

الجدول رقم (11): يبين المصادر التي اعتمدت عليها جريدة الشروق اليومي في استقاء الأخبار:

المصادر	التكرار	النسبة المئوية %
صحفيون ومراسلون	80	60,15

مصادر رسمية	21	15,78
شهود عيان	23	17,29
صفحات الكترونية	2	1,50
وكالة الانباء الجزائرية	4	3,00
دون مصدر	3	2,25
المجموع	**133**	**100**

يتضح من خلال الجدول رقم 11 ان جريدة الشروق اليومي اعتمدت في معالجتها لقضايا المضاربة في الأسعار على مصدر أساسي وهو مصادرها الداخلية أي الصحفيين والمراسلين وذلك بنسبة 60,1%. تلتها اعتماد الصحفيين والمراسلين على مصادر خارجية تمثلت في مصادر رسمية، شهود عيان، صفحات الكترونية وكالة الانباء الجزائرية، حيث اعتمدت على شهود العيان بنسبة 17,29% وهذا ما يدل على أهمية شهود في قضايا المضاربة. اما المصادر الرسمية التي تمثلت في بيانات صحفية وجهات قضائية وامنية فاعتمدت عليها بنسبة 15,78% فاعتماد الجريدة على مصادر رسمية يعطي مصداقية أكثر للخبر. بينما اعتمدت الجريدة أيضا على صفحات الكترونية رسمية لهيئات وطنية بنسبة 1,50%، وعلى وكالة الانباء الجزائرية بنسبة 3,00%، بينما حلت اخفض نسبة للمصادر دون مصدر بنسبة 2,25 حيث لم تحمل أي اسم او توقيع على المصدر.

الجدول رقم (12): يبين الفئات الفاعلة في قضايا المضاربة في الأسعار

الفئات الفاعلة	التكرار	النسبة المئوية
مسؤولون في الدولة	16	6,95
جهات قضائية	27	12,21
جهات امنية	17	7,39
أعوان الرقابة	16	6,95
منظمات وهيئات وطنية	31	13,47
خبراء واخصائيون	6	2,60
منتجون وموزعون	20	8,69
تجار	75	32,60
مستهلكون	22	9,56
المجموع	**230**	**100**

يتضح من خلال الجدول رقم 12 ان الفئة الفاعلة الأكثر تكرارا كانت التجار بنسبة 32,60% سجلت اعلى التكرارات للتجار المتورطين بتكرار 61 مرة بينما تكررت فئة التجار الذين بادروا في كسر غلاء الأسعار بتكرار 15مرة.تلتها المنظمات والهيئات

الوطنية بنسبة 13,47% متمثلة في منظمات حماية المستهلك، اتحادات التجار، الوزارات ومديرية التجارة وحتى الجمعيات الخيرية ساهموا بدورهم في كسر المضاربة في الأسعار.

اما الجهات القضائية بنسبة 12,21% هي الاخرى كان لها دور مهم في محاربة المضاربة في الأسعار من خلال سن القوانين واقصى عقوبات على المتورطين في مثل هذه الجرائم، بينما سجلت الجهات الامنية وأعوان الرقابة نسبا متقاربة الأولى بنسبة 7,39% والثانية بنسبة 6,95%، ما يدل على الدور الفعال الذي نوطت به في محاربتها لجرائم المضاربة من خلال الحد من المخالفات وتشديد الرقابة على الأسواق والأسعار، والتأكد من مدى الالتزام الأطراف باللوائح المعمول بها.

وسجل المسؤولون في الدولة نسبة 6,95%، تمثلوا في رئيس الجمهورية الذي كان له دور رئيسي في مكافحة المضاربة في الأسعار بوضع القوانين والاوامر محذرا من خطورة هذه الجرائم على الاستقرار الاجتماعي، والوزراء والولاة بتنفيذهم للأوامر المنسوبة إليهم من خلال وقوفهم على التدابير الوقائية المنصوص عليها وتطبيقها لحماية المستهلكين والحد من جرائم المضاربة في الاسعار.

أما بالنسبة للمنتجين والموزعون بنسبة 8,69% تمثل دورهم في ضبط السوق للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري وبتوفير المنتوجات بأسعار معقولة.

بينما سجل المستهلكون الذين يعدون الحلقة الأهم في قضايا المضاربة نسبة 9,56%، وبالرغم من كون المستهلك المتضرر الأول الا ان مادة التحليل اشارت الى ان المستهلك ساهم في تعزيز وزيادة المضاربة في الأسعار وذلك بعدم تحليهم بسلوك الاستهلاك العقلاني فبحسب الخبراء وحتى التجار ان زيادة الطلب او "اللهفة في الاقتناء "على حد قولهم تساهم في ارتفاع الأسعار وهذا ما يمكن التجار من استغلال رغبة المستهلكين في التحكم في العرض. ومن جهة أخرى كان للمستهلكين دور اخر في مقاطعة المنتجات والتي ساهمت في بدورها في تخفيض الأسعار المرتفعة. بينما تمثل دور الخبراء والاخصائيون بنسبة 2,60%في تفسير أسباب المضاربة في الأسعار وتقديم الحلول الفعالة وتحذير المواطنين وتوعيتهم.

الجدول رقم (13): يبين اتجاه الجريدة الذي تبنته جريدة الشروق في معالجتها للمادة محل التحليل

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية %
اتجاه معارض	40	46.51
اتجاه مؤيد	0	0
اتجاه محايد	46	53.48
المجموع	**86**	**100**

يتضح من خلال الجدول رقم 13 ومن خلال تحليل الأنواع الصحفية ان الاتجاه الغالب الذي تبنته جريدة الشروق اليومي خلال معالجتها لقضايا المضاربة في الأسعار كان محايدا بنسبة 53.48 ، بحيث هدفت من خلال الاتجاه المحايد الى توفير تغطية حيادية و موضوعية للأخبار و الاحداث المتعلقة بقضايا المضاربة في الأسعار .بينما تبنت الجريدة الاتجاه المعارض بنسبة 46.51 وذلك من خلال سعيها الى تسليط الضوء على جرائم المضاربة في الأسعار التي تمس المواطن الجزائري بالدرجة الأولى ، وقد سعت أيضا الى التحليل وحتى التقصي لمعرفة الأسباب وراء ارتفاع الأسعار .فيما لم يحظ الاتجاه المؤيد باي تكرار.

الجدول رقم (14): يبين اهداف جريدة الشروق اليومي من المادة محل التحليل

الأهداف	التكرار	النسبة المئوية %
إخبار وإعلام	66	38.1
تفسير وتحليل	48	27.74
تحذير	33	19.07
توعية وارشاد	26	15.02
المجموع	173	**100**

يتضح من خلال الجدول ان جريدة الشروق اليومي، اولت أهمية كبيرة لتغطية ونقل الاخبار المتعلقة بقضايا المضاربة في الأسعار فمن خلال النسبة التي احتلها وظيفة الإخبار والاعلام المتمثلة في 38.1% يتضح ان هدفها الرئيسي هو نقل الإخبار ذلك من خلال توفير تغطية مستمرة لقضايا المضاربة والمستجدات حولها، بينما تشير نسبة التفسير والتحليل27.74% الى سعي الجريدة الى تمكين القراء من فهم أكثر للمادة محل التحليل وذلك من خلال محاولتها لتفسير الموضوع بشكل أفضل لمنح القراء رؤية أوضح لمختلف جوانب قضايا المضاربة في الأسعار.كما وتشير نسبة التحذير 19.07 % الى محاولة الجريدة التحذير من العواقب الوخيمة للمضاربة في الأسعار التي تنعكس على المخالفين بعقوبات مشددة مثال على ذلك "عقوبات مشددة على المتلاعبين بقوت الجزائريين" وعلى المستهلكين بضعف القدرة الشرائية وتدهورها.كما وهدفت الجريدة للتوعية والارشاد بنسبة 15.02% وذلك من خلال توعية المستهلكين وارشادهم الى ضرورة التزامهم بالاستهلاك العقلاني.

الجدول رقم (15): يبين القيم السائدة في المادة محل التحليل

القيم	التكرار	النسبة المئوية %
قيم إيجابية	58	77.33
قيم سلبية	17	22.66
المجموع	**75**	**100**

يتضح من خلال الجدول رقم 15 ان اعلى نسبة للقيم السائدة في المادة محل التحليل هي القيم الإيجابية بنسبة 77.33 % ، اما القيم السلبية فبنسبة 22.66%.

الجدول رقم (16): يبين القيم الإيجابية التي تضمنتها في المادة محل التحليل

القيم الايجابية	التكرار	النسبة المئوية %
مكافحة المضاربة	20	34.48
الرحمة	10	17.24
توعية /تهذيب السلوك الاستهلاكي	7	12.06
العمل الخيري	6	10.34
حل مشاكل	5	8.62
التضامن	6	10.34
الاحسان	4	6.89
المجموع	**58**	**100**

يتضح من خلال الجدول رقم 16 ان اعلى نسبة للقيم الإيجابية التي تضمنها جريدة الشروق تمثلت في مكافحة و محاربة المضاربة غير المشروعة بنسبة 34.48% ، وحل المشاكل بنسبة8.62% اما توعية وتهذيب السلوك الاستهلاكي بنسبة12.06% ، وهذا ما سعت جريدة الشروق الى ترسيخه لدى المواطن الجزائري، بينما تضمنت قيم أخرى تمثلت في، الرحمة بنسبة 17.24%، حل المشاكل بنسبة5.17% ، العمل الخيري بنسبة10.34%، التضامن بنسبة 10.34%، الاحسان بنسبة 6.89%. وهذا ما اتصف به بعض المواطنون و التجار من تضامن و قيام بمبادرات رغم التهاب الأسعار و تفشي جريمة المضاربة في الأسعار التي ارهقت المواطن الجزائري وقدرته الشرائية .

الجدول رقم (17): يبين القيم السلبية التي تضمنتها في المادة محل التحليل

القيم	التكرار	النسبة المئوية %
الجشع	6	35.29
اللهفة في الاقتناء	7	41.17
زعزعة الاستقرار الاجتماعي	2	11.76
هوس الشراء	2	11.76
المجموع	**17**	**100**

يتضح من خلال الجدول 17 ان جريدة الشروق تضمنت بعض القيم السلبية والتي تمثلت في الجشع وبنسبة 35.29% اشارت من خلاله الجريدة الى جشع التجار الذين يحاولون الوصول الى الربح السريع من خلال المضاربة في الأسعار ، وقيمة أخرى ناتجة عن هذه الأفعال الاجرامية وهي زعزعة الاستقرار الاجتماعي وضرب اقتصاد الدولة بنسبة 11.76 %، اما القيم الباقية فتمثلت في اللهفة بنسبة 41.17 %وهذا بمعنى لهفة الاقتناء وهوس الشراء بنسبة 11.76% وهذا ما اتصف به بعض المستهلكون بحسب الجريدة ما دعى الى محاولتها لتصحيح وترشيد هذا السلوك الغير عقلاني.

المطلب الرابع: نتائج الدراسة:

بعد التحليل الكمي والكيفي لمعالجة جريدة الشروق اليومي لقضايا المضاربة في الأسعار توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج وهي:

1. من ناحية الشكل:

-خصصت جريدة الشروق مساحة معتبرة لمعالجة الموضوع محل الدراسة، حيث سجلت اعلى مساحة على مستوى الأشهر خلال شهري مارس وافريل بنسبة 8.10 % لشهر مارس وما نسبته 5.03 % لشهر أفريل.

- سجلت اعلى النسب لموقع المادة داخل الجريدة للصفحات الداخلية مما يوحي ان الجريدة اولت أهمية للمادة من خلال التطرق لها بصفة أكثر في الصفحات الداخلية التي تعنى بالأحداث الوطنية و القضايا الهامة في حياة المواطن الجزائري ،بينما تطرقت الجريدة للموضوع أيضا في الصفحات الأولى بنسبة معتبرة ما يعكس أهمية الموضوع بالنسبة للجريدة .

-توزعت مواقع المادة المحللة داخل صفحات الجريدة بشكل متنوع ومتباين بين مختلف أجزاء الصفحات.

-تمثلت اهم العناصر التبوغرافية التي استخدمتها جريدة الشروق اليومي في ابراز شكل موضوع قضايا المضاربة في الأسعار وجذب انتباه القراء في العناوين والصور، حيث استخدمت عددا كبيرا للعناوين المختلفة وتمثلت أنواع الصور التي استخدمتها بشكل اساسي في الصور الواقعية.

- استخدمت جريدة الشروق اليومي تقريبا مختلف الاجناس الصحفية المتمثلة في الأنواع الإخبارية والاستقصائية من والفكرية و التصويرية المتمثلة في الكاريكاتير .

2. من ناحية المضمون:

-تطرقت جريدة الشروق اليومي في معالجتها للمادة محل التحليل الى جوانب مختلفة لمواضيع المضاربة في الأسعار منها الجانب القانوني و تمثل في الإجراءات والقوانين العقابية وتشديد الرقابة ،كما وعالجت الموضوع من الجانب الاقتصادي بالاعتماد على الخبراء لتفسير غلاء الأسعار و الأسباب وراء ارتفاعها.

-عالجت الجريدة جانبا اخر مهما لمواضيع المضاربة في الأسعار وهي التدابير الوقائية المنصوص عليها من قبل المشرع الجزائري في القانون 21-15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة والتي اخذت اعلى نسبة بالنسبة لفئة المواضيع .

- اعتمدت جريدة الشروق اليومي بالدرجة الأولى على مصادرها الداخلية المتمثلة في صحافييها ومراسليها بينما اعتمدت على المصادر الخارجية كمصدر ثانوي لاستقاء الاخبار، تمثلت في مصادر رسمية وشهود عيان، صفحات الكترونية رسمية لمنظمات وطنية ووكالة الانباء الجزائرية.

-تمثلت اهم الفئات الفاعلة في قضايا المضاربة في الأسعار في التجار والمنظمات والهيئات الوطنية، الجهات القضائية، مسؤولون في الدولة، المنتجون والموزعون، المستهلكين والخبراء والاخصائيين.

- تمثلت الاهداف الظاهرة لمعالجة جريدة الشروق اليومي لقضايا المضاربة في الاسعار في الاخبار و الاعلام في المرتبة الأولى تلتها التفسير و التحليل ثم التحذير، و التوعية والإرشاد.

-اتضح من خلال تحليل الأنواع الصحفية ان جريدة الشروق اليومي في معالجتها لقضايا لمضاربة في الاسعار تبنت اتجاهين تمثلا في الاتجاه المعارض و المحايد حيث كانت النسبة متقاربة نوعا ما الا ان الاتجاه الغالب كان محايدا

- تبنت الجريدة الاتجاه المحايد من خلال توفير تغطية حيادية و موضوعية للأخبار و الاحداث المتعلقة بقضايا المضاربة في الأسعار ،بينما تبنت الاتجاه المعارض خلال سعيها الى تسليط الضوء على جرائم المضاربة في الأسعار التي تمس المواطن الجزائري بالدرجة الأولى ،حيث سعت أيضا الى خلال التحليل و التقصي لمعرفة الأسباب وراء ارتفاع الأسعار .

-تمثلت اعلى نسبة للقيم السائدة في القيم الإيجابية التي سعت جريدة الشروق اليومي ترسخها لدى المواطن الجزائري ،بينما تضمنت المادة قيما سلبية اشارت لها الجريدة وهي ما هدفت الى تصحيحها وتغييرها .

خاتمة:

حاولت هذه الدراسة التعرف على مدى اهتمام و كيفية معالجة الصحافة الجزائرية الخاصة لقضايا المضاربة في الأسعار من خلال جريدة الشروق اليومي اعتمادا على النسخة الالكترونية، وعن طريق التحليل الكمي و الكيفي من ناحيتي الشكل والمضمون.

واستنادا على النتائج التي ابرزها التحليل الكمي والكيفي لفئات الشكل و المضمون، يمكن القول لصحافة الجزائرية الخاصة من خلال جريدة الشروق اليومي اولت اهتماما بقضايا المضاربة و لعبت دورا مهما في تسليط الضوء عليها من خلال تخصيصها اكبر المساحات داخل اهم الصفحات في الجريدة لمعالجتها و استخدامها لوسائل دعم وإبراز مختلفة تمثلت في العناوين و الصور لجذب انتباه اكثر حولها .كما و تجدر الإشارة الى ان جريدة الشروق اليومي تطرقت لموضوع المضاربة في الأسعار من خلال جوانب متعددة منها القانوني و الاقتصادي و حتى الوقائي ، بل لم تكتفي فقط بالتغطية المستمرة لهذه القضايا بل اخذت على عاتقها مهمة البحث والتقصي عن الأسباب وراء حدوثها،كما وساهمت في نشر التدابير الوقائية المنصوص عليها من قبل المشرع الجزائري في القانون 21-15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة و تفعيل دورها المتمثل في توعية المستهلك وارشاده.

توصيات الدراسة :

ارادت الباحثة أساسا اجراء دراسة مقارنة تهدف من خلالها الى الكشف عن مدى اهتمام و كيفية معالجة الصحافة الجزائرية العمومية والصحافة الجزائرية الخاصة لقضايا المضاربة في الأسعار، لكن نظرا لعدم وجود الوقت الكافي و نظرا لان أداة تحليل المضمون في حد ذاتها تتطلب وقتا و وجهدا اكثر لدراستها و تطبيقها، ارتأت الباحثة للتركيز على الصحافة الخاصة في هذه الدراسة .وبذلك توصي الدراسة الى:

- اجراء دراسة تركز على مدى اهتمام الصحافة الجزائرية العمومية بقضايا المضاربة في الأسعار وكيفية معالجتها لها.

- اجراء المزيد من الدراسات الإعلامية المتعلقة بقضايا المضاربة في الأسعار .

- ضرورة التزام المستهلكين بالاستهلاك العقلاني نظرا لان هذا السلوك يزيد من جشع المضاربين وبالتالي يعزز المضاربة في الأسعار .

قائمة المصادروالمراجع:

أ/– الكتب:

- **بوحوش ، عماروآخرون، (2019)**، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، **ألمانيا**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين- المانيا.
- **طعيمة، رشدي احمد، (2004)** ،تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية ، القاهرة، دار الفكر العربي
- **طريف، عطاء الله (2016)** ، مسارات الصحافة والتلفزيون في العالم، الطبعة الأولى، الأردن : دار المعتز للنشر والتوزيع،
- **عوض صابر، فاطمة وعلي خفاجة ، ميرفت** ،(2002)، أسس ومبادئ البحث العلمي ،الطبعة الأولى، مصر، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية
- **عبيدات، محمد وآخرون، (1999)**، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للطباعة والنشر، عمان- الأردن ، الطبعة الثانية ،1999.
- **سرحان المحمودي، محمد علي (2019)** ،مناهج البحث العلمي، ط3، اليمن، دار الكتب
- **انجرس، موريس، (2006)**،منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، ترجمة عن بوزيد صحراوي وأخرون ، ط2، الجزائر، دار القصبة للنشر.
- **تمار، يوسف، (2007)**، تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين، ط1، الجزائر، دار طاكسينج كوم للدراسات والنشر والتوزيع

الرسائل والأطروحات:

- كتفي، سميرة ،(2022)، المعالجة الإعلامية للأزمة المالية بالجزائر ،(دراسة تحليلية مقارنة بين صحيفتي" النصر "و"الشروق " خلال سنة 2016 ، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علوم الإعلام والاتصال، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة محمد لمين دباغين سطيف
- الشريف داودي،(2022)، المعالجة الإعلامية لقضايا التربية والتعليم من خلال الصحافة الجزائرية المكتوبة، دراسة تحليلية مقارنة لصحيفتي الشروق اليومي والنهار اليومي، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علوم الاعلام والاتصال، قسم العلوم الإنسانية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة

المقالات العلمية:

- **مسعود ،بو عبد الله وخضاوي، نعيم، (2022)، "**مكافحة المضاربة غير المشروعة بين النصوص القانونية والعمل الميداني (دراسة على ضوء القانون رقم 21-15، المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة"، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد 4، العدد 2
- **تومي،عبد الرزاق ،(2022)، "**آليات مكافحة المضاربة غرير المشروعة ظل القانون21/"15،مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة(الجزائر)، المجلد07، العدد03، سبتمبر
- **طهراوي، حسان ورفاف، لخضر،(2017) "**المضاربة غير المشروعة بين التدابير الوقائية وخصوصية العقوبة" ، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية ،الجزائر، المجلد الثامن، العدد الثاني، جوان
- **الطاهات، خلف محمد ،(2017)** "النموذج التسويقي في إنتاج الأخبار لمواجهة الأزمة الاقتصادية للصحافة المطبوعة في الأردن: (تحليل مضمون صحيفتي " الرأي" والدستور)"، مجلة المنارة، جامعة اليرموك، الأردن، المجلد 23، العدد 1
- **سعادة، عبد الكريم** ، (2022)، "مكافحة جريمة المضاربة غير المشروعة" ،مجلة الحقوق والحريات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة (الجزائر)، المجلد10،العدد01، جانفي
- **غريبي، بلال، خليفي، محمد، (2022)،** "مستجدات التدابير الوقائية لحماية المستهلك في ظل القانون 21-15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة"، مجلة القانون و العلوم السياسية، المركز الجامعي صالحي احمد، النعامة(الجزائر)، المجلد 08،العدد02،ماي
- **قاضي، كمال، (2023)،**"التجريم القانوني للمضاربة غير مشروعة والممارسات الاحتكارية في التشريع الجزائري"، مجلة الدراسات القانونية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة (الجزائر)، المجلد09، العدد01، جانفي
- **مشري، راضية، (2022)، "**التصدي الجزائي للمضاربة غير المشروعة دراسة في ظل القانون 21-15"، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة(الجزائر)، المجلد 14، العدد التسلسلي 30، مخبر الدراسات القانونية البيئية، أكتوبر
- **صدراتي، نبيلة** ، "توجهات السياسة العقابية في ردع جريمة المضاربة غير المشروعة" ، مجلة البصائر للدراسات القانونية والإقتصادية، المركز الجامعي نور البشير-البيض ، الجزائر، المجلد 03 ، العدد الخاص ،ماي 2023 .

اللوائح والتشريعات:

قانون رقم 21-15 مؤرخ في 23 جمادي الأولى عام 1443 الموافق 28 ديسمبر2021، يتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة.

المادة 6 قانون 21-15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة.

المواقع الالكترونية:

ايمان كيموش، (2022)، **الاحتكاروالمضاربة يهدّدان القدرة الشرائية للجزائريين**، Echoroukonline.com،